

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام.

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٤/١٢٥١ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ المتضمن
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

١- إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.

٢- إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.

٣- لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودفوعي.

٤- لم أتمكن من الحضور للجلسات بسبب الكسور معي مرفق التقارير الطبية.

رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة
١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده
موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/١٤٩٨ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ قد أحالت:

الفريق الأول:

- ١.
- ٢.
٣. الحدث (الظنين)
- ٤.
٥. الظنين
٦. الظنين
٧. الظنين
٨. الظنين

بالتهم التالية:

- ١- الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين
- ٢- الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات بالنسبة للفريق الأول جميعهم.
- ٣- حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بالنسبة للفريق الأول جميعهم.
- ٤- مقاومة الموظفين خلافاً لأحكام المادة ١٨٧ عقوبات بالنسبة للفريق الأول جميعهم.

الفريق الثاني:

- ١
- ٢

-٣-

-٤-

بالتهم:

١. الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات بالنسبة للفريق الأول جميعهم.

٢. حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بالنسبة للفريق الثاني جميعهم.

٣. مقاومة الموظفين خلافاً لأحكام المادة ١٨٧ عقوبات بالنسبة للفريق الثاني جميعهم.

وقد ساقطت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بما يلي:

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة بأن الظنين

(من الفريق الأول) يستأجر وأولاده في ملك المدعو وفي مساء يوم ٢٥ / ٨ / ٢٠١٢ وكان كل من (من الفريق الأول) يجلسون في منزل الظنين والد بهاء (من الفريق الأول) وأثناء ذلك خرج المتهم إلى سطح العمارة من أجل إصلاح صحن الستالايت العائد لهم وهناك حصلت

مشادة كلامية بينه وبين الظنين (من الفريق الثاني) وبعد ذلك حضر والد

الظنين لمنزل المدعو من أجل حل الخلاف وبرفقته شقيقه المتهم

وكان متواجداً أيضاً الظنينان شقيقه ، وأثناء جلوسهم حضر

المتهم وحصلت مشادة كلامية تطورت إلى مشاجرة وقاموا بضرب بعضهم البعض حيث قام المتهمان

بطعن المجني عليه ،

على صدره على إثر ذلك حضر أفراد الشرطة وأثناء محاولتهم الفصل بين فريقتي

المشاجرة أصيب أفراد الشرطة كل من الشرطي والشرطي

، واحتصلا على تقارير طبية كما ونتج عن المشاجرة إصابة

كل من

وقد شكلت إصابة المدعو خطورة على حياته وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

في البيئة المقدمة والمستمعة تجد المحكمة أن واقعة هذه الدعوى وكما تحصلاتها وقنعت بها تتلخص بأنه بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٢ مساءً صعد المتهم على سطح العمارة التي يسكنها الفريقان من أجل إصلاح الستالايت ثم حصل نقاش بين المتهم وبين المجني عليه الشرطي وبعدها قابل والد المجني عليه على السطح وأثناء نزول والد المجني عليه والمتهم عن السطح سمع الظنين

المتهم يرفع صوته على والده فخرج وسأله لماذا يسب ويصرخ عليه إلا أنه قام بدفعه بواسطة يده وبقي يسب عليه ونزل على شقتهم وبعدها حضر المتهم ووالد المتهم إلى منزل الفريق الثاني من أجل أن يحلوا الموضوع وجلسوا مع بعضهم البعض وفي هذه الأثناء احتد النقاش وحاول الظنين ضرب المتهم

كونه رفض الاعتذار ونزل المتهم من الشقة وبعدها عاد ومعه باقي الفريق الأول حاملين سكاكين وحصلت مشاجرة جماعية بين الفريقين وقاموا بضرب بعضهم البعض بواسطة أيديهم وأدوات حادة حيث أقدم المتهم على طعن المجني عليه الشرطي على صدره قاصدا قتله عند قيام الأخير بفتح الباب ونتج عن المشاجرة إصابة

كل من المتهم واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل خمسة أيام والحدث الظنين واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل يوم واحد والظنين واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل

أسبوع واحد والظنين واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل يومان والظنين واحتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته مدة التعطيل يومان وعلى إثر المشاجرة بين الطرفين حضر أفراد الشرطة وأثناء محاولتهم الفصل بينهم إلا أنه أثناء ذلك تعرض الشرطي ،

النسور لإصابة في رسغ يده اليسرى أثناء الفصل بينهم وقاموا بضربه وتعرض

الشرطي : بضربة بعضا على ظهره واحتصلا على تقارير طبية خلاصتها مدة التعطيل يوم واحد وأن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه الشرطي شكلت خطورة على حياته وعليه تم ضبط الفريقين وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٨ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٢٢٧ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن:

أولاً: عملاً بأحكام المادة ٢/٣٣٤ عقوبات إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي بالنسبة لجنة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات المسندة للمتهمين والأطناء من الفريقين لكون مدة التعطيل لم تتجاوز العشرة أيام وإسقاط الحق الشخصي عن بعضهم البعض وتضمنين المشتكين رسم الإسقاط.

ثانياً: عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهمين والأطناء من الفريقين كل من

lawpedia.jo

بجناية حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المواد ١٥٦ عقوبات وبدلالة المادة ١٥٥ من القانون ذاته وعملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات الحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم محسوبة للمتهمين ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها.

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهمين والأطناء من الفريقين كل من:

بجنته مقاومة الموظفين وفقاً لأحكام المادة ١٨٧ عقوبات والحكم على كل واحد منهم وعملاً بالمادة ٢/١٨٧ عقوبات بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة ١٠٠ عقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحقهم لتصبح الحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم محسوبة للمتهمين الظنين مدة التوقيف.

رابعاً: وعملاً بنص المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات بحق المتهمين والأطباء من الفريقين كل من

وهي الحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة أسبوعين والرسوم محسوبة للمتهمين التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها. مدة

خامساً: عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية و بدلالة المادة ١٨/د من قانون الأحداث وحيث إن الحدث من فئة الفتى فتقرر المحكمة إدانة الظنين الحدث بجنته حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات والحكم عليه ووضعه في المكان المخصص لأمثاله مدة أسبوع واحد والغرامة عشرة دنائير وحيث بلغ السن القانوني تنفذ العقوبة بحقه في إحدى مراكز الإصلاح والتأهيل ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها.

سادساً: عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية بدلالة المادة ١٨/د من قانون الأحداث وحيث إن الحدث من فئة الفتى فتقرر المحكمة إدانة الظنين الحدث بجنته مقاومة الموظفين وفقاً لأحكام المادة ١٨٧ عقوبات ووضعه في المكان المخصص لأمثاله مدة أربعة أشهر ونظراً لإسقاط

الحق الشخصي الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية، وعملاً بأحكام المادة ١٩/د من قانون الأحداث لتصبح العقوبة الواجب تطبيقها بحقه ووضعه في المكان المخصص لأمثاله مدة أسبوعين محسوبة له مدة التوقيف وحيث بلغ السن القانوني تنفذ العقوبة بحقه في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل .

سابعاً : عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق الحدث لتصبح وضعه في المكان المخصص لأمثاله مدة أسبوعين محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وحيث بلغ السن القانوني تنفذ العقوبة بحقه في إحدى مراكز الإصلاح والتأهيل .

ثامناً: ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه وحيث إن الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين فتقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢/٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل وفقاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني القاطع المقنع بحقه .

تاسعاً: عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع التام بالقتل القصد بحدود المادتين (٣٢٦) و (٧٠) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم قررت المحكمة ما يلي:-

أولاً: عملاً بنص المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها، ونظراً لإسقاط المجني عليه حقه الشخصي عن المتهم كما هو ثابت من خلال الإقرار العدلي المحفوظ في الملف الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً من الأسباب المخففة التقديرية، وعملاً بنص المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم لتصبح وضعه بالأشغال

الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها.

ثانياً: وعملاً بنص المادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم لتصبح العقوبة بحقه هي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها.

لم يرتضِ المتهم بالقرار قطع فيه بهذا التمييز.

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول تخطئة المحكمة من حيث إجراء محاكمة المتهم أسامة (المميز) بمثابة الوجهي مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٧ أصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠١٤/٥٣٥ المتضمن نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكن المتهم من تقديم بيناته ودفعه التي يدعيها ومن ثم إصدار القرار المناسب.

لدى إعادة أوراق الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى سجلت تحت الرقم ٢٠١٤/١٢٥١.

وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ أصدرت قرارها المتضمن بوضع المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرضِ المتهم بهذا القرار قطع فيه بهذا التمييز للمرة الثانية.

وعن أسباب التمييز:

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول تخطئة المحكمة بإجراء محاكمته بمثابة الوجهي مما حرمه من تقديم بيناته ودفعه.

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وفي جلسة المحاكمة المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٤ قد قررت إجراء محاكمة المتهم بمتابعة الجاهي وإن الحكم المطعون فيه صدر بحقه بمتابعة الجاهي بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٤.

وحيث إنه يطعن في الحكم للمرة الثانية فهو ملزم بتقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه عملاً بأحكام المادة ٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وحيث إن المميز قد أرفق بطاقات عيادات خارجية تشعر بأنه يراجع عيادات الاختصاص على الدوام وبانتظام مما تعذر عليه حضور الجلسة التي تم فيها إجراء محاكمته بمتابعة الجاهي وحيث إنه لم يرد بأن المميز قد أعطي استراحة بتاريخ الجلسة التي تغيب عنها المشار إليها أعلاه الأمر الذي ينبني عليه بأن معذرتة غير مقبولة وبالتالي فإن أسباب التمييز لا ترد على القرار المطعون فيه مما يتوجب ردها.

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون.

فمن استعراض محكمتنا لسائر أوراق الدعوى بصفتها محكمة موضوع نجد:

أ- من حيث الواقعة:

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى قامت باستخلاص الوقائع بصورة سائغة وسليمة ومقبولة وبنت حكمها على بيانات مؤيدة لبعضها البعض.

ب- من حيث التطبيقات:

نجد إن الأفعال التي قارفها المتهم بطعن المجني عليه

بواسطة أداة حادة (خنجر) شكلت خطورة على حياته كونها نافذة إلى

التجويف الصدري من الناحية اليمنى ولولا التداعلات الجراحية والعناية الإلهية لأدت هذه الإصابات لوفاته.

فإن هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع التام بالقتل القصد بحدود المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات.

ج- من حيث العقوبة:

نجد إن العقوبة المفروضة والمسندة للمتهم تتناسب مع الجرم المرتكب من قبله وعلى ضوء إسقاط المشتكى (المجني عليه) للحق الشخصي.

وكون الحكم جاء مستوفياً للشروط واقعة وتسببياً وجاء واقعاً في محله وموافقاً لأحكام القانون من حيث النتيجة فنقرر تأييده.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥م.

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م